الجمهورية التونسية

--\*--

رئاسة الحكومة

--\*--

وحدة الإدارة الإلكترونية

**محضر جلسة**

**الموضوع:** اجتماع عن بعد لإدراج تعهد حول الشفافية المالية بخطة العمل الوطنية الخامسة لشراكة الحكومة المفتوحة.

**التاريخ:** 7 نوفمبر 2023 انطلاقا من الساعة الثانية بعد الظهر.

**المشاركون**:

* السيدة سناء الوسلاتي: مكلفة بتسيير وحدة الإدارة الالكترونية، ، رئاسة الحكومة،
* السيد أسد الخليل: وزارة المالية،
* السيدة عائشة القرافي: الجمعية التونسية للحوكمة المحلية،
* السيدة سلوى السويسي: المكتب المركزي للعلاقة مع المواطن برئاسة الحكومة،
* السيدة سوسن معلى: وحدة الإدارة الالكترونية برئاسة الحكومة،
* السيدة سنية غربي: وحدة الإدارة الالكترونية برئاسة الحكومة،
* السيدة هدى السنوسي: وحدة الإدارة الالكترونية برئاسة الحكومة،
* السيدة اكرام بن زايد: المكتب المركزي للعلاقة مع المواطن برئاسة الحكومة،
* السيدة سندس العبيدي: مصالح مستشار القانون والتشريع برئاسة الحكومة،
* السيدة منى المكي : الجمعية التونسية للمراقبين العموميين،
* السيد محمد العارم: الجمعية التونسية للعلوم والتنمية الإدارية،
* السيدة سمية الكامل: الجامعة الوطنية للبلديات التونسية،
* السيدة سنية بن هنية: بلدية بني خيار
* السيدة أحلام زروق : جمعية أنا يقظ

بعد الترحيب بالحاضرين من طرف السيدة سناء الوسلاتي، تم التذكير بجدول أعمال جلسة العمل والذي يتعلّق أساسا بـ:

* النظر في إمكانية تعزيز المحور المتعلّق بتكريس الشفافية المالية في خطة العمل الوطنية الخامسة لشراكة الحكومة المفتوحة وذلك بإضافة تعهد خاص بالنسخة الجديدة من بوابة ميزانيتنا ،
* النظر في مقترح منتدى شراكة الحكومة المفتوحة لتعزيز قائمة التعهدات الخاصة بتكريس الشفافية المالية والجبائية،
* تقديم مدى التقدّم في صياغة محتوى خطة العمل الوطنيّة الخامسة لشراكة الحكومة المفتوحة.

في البداية تمّت إحالة الكلمة للسيد أسد الخليل لتقديم محتوى التعهد الذي يقترح إضافته لخطة العمل الوطنية الخامسة لشراكة الحكومة المفتوحة المتعلق بتكريس الشفافية المالية من خلال إدارج تعهد يتعلّق بالنسخة الجديدة من بوابة الميزانية المفتوحة "ميزانيتنا" التي تشرف عليها وزارة المالية علما وأن هذا التعهد يمثل امتدادا للتعهد عدد 4 من خطة العمل الوطنية الرابعة لشراكة الحكومة المفتوحة. وتجدر الإشارة أن عديد المقترحات التي وردت ضمن الاستشارة الوطنية الموسعة تعلّقت بتعزيز الشفافية المالية وبالتالي تمثّل هذه البوابة ترجمة لكل هذه المقترحات لأنها ستمكّن من احتوائها على مراحل.

وفي هذا الإطار أكد السيد أسد الخليل أن النسخة الجديدة من هذه البوابة قد خضعت لمقاربة تشاركية خلال كافة مراحل إعدادها وإنجازها طبقا لمقتضيات شراكة الحكومة المفتوحة. وقد تم في هذا الإطار:

* تنظيم ورشة عمل أولى خلال شهر ديسمبر 2021 مع ممثلي المجتمع المدني وعدد من الهياكل العمومية ومختلف المهتمين بمسألة الميزانية المفتوحة وكذلك بمشاركة ممثلين عن البنك الدولي الممولين للمشروع والهدف من هذه الورشة تحديد حاجيات وانتظارات المستعملين لهذه البوابة من مختلف مواقعهم.
* الورشة الثانية تم تنظيمها في 8 جوان 2022 لتقديم ومناقشة الصيغة الأولية لكراس الشروط الخاص بالبوابة وذلك بمشاركة عدد من الشركاء والهياكل العمومية وبحضور ممثلين عن البنك الدولي الممولين لهذا المشروع.

بعد ذلك تم العمل على تطوير البوابة من طرف وزارة المالية بالتعاون مع شركة مختصة في تطوير البرمجيات، تم انتدابها للغرض.

* الورشة الثالثة تم تنظيمها في 25 أكتوبر 2023 لتقديم النسخة الأولية من بوابة الميزانية المفتوحة "ميزانيتنا2"، علما وأن هذه البوابة سيتم وضعها على الخط في مارس 2024 (المرحلة الأولى المتعلقة بميزانية الدولة).و قد تمّ تنظيم هذه الورشة بمشاركة عدد من الهياكل العمومية و الشركاء وممثلي المجتمع المدني و ممثلين عن البنك الدولي وعن منظّمة UNICEF

كما أشار السيد أسد الخليل أنه سيتم تنظيم لقاء أخير لتجربة هذه البوابة مع كل الأطراف المشاركة في ورشات العمل. كما بيّن أن المرحلة الثانية من تطوير هذه البوابة سيتم وضعها على الخط وستدخل حيز الاستغلال في ديسمبر 2024 وستتعلق بتطوير وظائف أخرى كميزانية المؤسسات وميزانيات البلديات والنفقات الاجتماعية والنفقات حسب النوع الاجتماعي والنفقات حسب أهداف التنمية المستدامة.

وبالنسبة للنقطة المتعلقة بنشر معطيات مفصلة حول المنح المسندة من ميزانية الدولة لفائدة الجمعيات والوداديات (الواردة ضمن التعهد عدد 4 من خطة العمل الوطنية الرابعة لشراكة الحكومة المفتوحة)، أكد السيد أسد-تنظيم ورشة عمل أولى خلال شهر ديسمبر 2021 مع ممثلي المجتمع المدني وعدد من الهياكل العمومية ومختلف المهتمين بمسألة الميزانية المفتوحة وكذلك بمشاركة ممثلين عن البنك الدولي الممولين للمشروع والهدف من هذه الورشة تحديد حاجيات وانتظارات المستعملين لهذه البوابة من مختلف مواقعهم.

-الورشة الثانية تم تنظيمها في 8 جوان 2022 لتقديم ومناقشة الصيغة الأولية لكراس الشروط الخاص بالبوابة وذلك بمشاركة عدد من الشركاء والهياكل العمومية وبحضور ممثلين عن البنك الدولي الممولين لهذا المشروع.

بعد ذلك تم العمل على تطوير البوابة من طرف وزارة المالية بالتعاون مع شركة مختصة في تطوير البرمجيات، تم انتدابها للغرض.

-الورشة الثالثة تم تنظيمها في 25 أكتوبر 2023 لتقديم النسخة الأولية من بوابة الميزانية المفتوحة "ميزانيتنا2"، علما وأن هذه البوابة سيتم وضعها على الخط في مارس 2024 (المرحلة الأولى المتعلقة بميزانية الدولة).و قد تمّ تنظيم هذه الورشة بمشاركة عدد من الهياكل العمومية و الشركاء وممثلي المجتمع المدني و ممثلين عن البنك الدولي وعن منظّمة UNICEF

كما أشار السيد أسد الخليل أنه سيتم تنظيم لقاء أخير لتجربة هذه البوابة مع كل الأطراف المشاركة في ورشات العمل. كما بيّن أن المرحلة الثانية من تطوير هذه البوابة سيتم وضعها على الخط وستدخل حيز الاستغلال في ديسمبر 2024 وستتعلق بتطوير وظائف أخرى كميزانية المؤسسات وميزانيات البلديات والنفقات الاجتماعية والنفقات حسب النوع الاجتماعي والنفقات حسب أهداف التنمية المستدامة.

الخليل أن هذه المعطيات متوفرة بصورة محينه على بوابة وزارة المالية وأن الوزارة ستواصل توفيرها وتحيينها.

بالنسبة لإعداد الميزانية المبسطة للمواطن، بيّن السيد أسد الخليل أنه قد تمّ تحسين النسخة الورقية لميزانية المواطن بمساعدة شبكة Global Initiative for Fiscal Transparency (GIFT) ، مما ساهم في تحسين وتسهيل مقروئية ميزانية الدولة للمواطن.

كما بيّن السيد أسد الخليل أنه يتم التفكير في توفير نسخ أخرى لميزانية المواطن حسب احتياجات ذوي الحاجات الخصوصية (في شكل فيديو، اعداد نسخة ورقية من الميزانية باستعمال لغة براي،.....) وسيتمّ في هذا الإطار التعاون مع شبكة GIFT والبنك الدولي مما سيمكن من تقديم تصورات جديدة لا سيما بعد الاطلاع على التجارب العالمية المعتمدة في هذا المجال.

وقد أضاف السيد أسد الخليل أنّه بعد استغلال بوابة ميزانيتنا في مرحلتها الأولى سيتم الشروع فعليا في تصميم نسخة جديدة من ميزانية المواطن حسب حاجيات الأشخاص "ذوي الإعاقة" كما سيتم إصدار التقرير الخاص بغلق ميزانية الدولة. فبعد المصادقة على تقرير غلق الميزانية لسنة 2020 في 25 أوت 2023، فإن تقارير غلق ميزانية الدولة لسنة 2021 و2022 هي في طور الإعداد وسيتمّ إعدادها بصفة أسرع من التقارير السابقة خاصة بعد أن تم الاتفاق بين وازارة المالية ومحكمة المحاسبات على الشكل والأنموذج الذي سيقدم فيه تقرير غلق الميزانية. في هذا السياق، ذكر السيد أسد الخليل أن بوابة ميزانيتنا في نسختها الجديدة، ستقدم تنفيذ ميزانية الدولة بصفة مدققة ومفصلة شهريا وسنويا وبالتالي سيكون هناك عبارة عن مشروع غلق ميزانية الدولة قبل المصادقة عليه من محكمة المحاسبات ومن مجلس نواب الشعب وهو حل يمكننا من تجاوز كل العقبات الخاصة بتنفيذ الميزانية في انتظار التصريح بالمطابقة من طرف محكمة المحاسبات.

وفي علاقة بمقترح "منتدى شراكة الحكومة المفتوحة عن المجتمع المدني" ، ذكّرت السيدة عائشة القرافي بمقترح المنتدى بضرورة دعم المحور المتعلق بالشفافية المالية في خطة العمل الوطنية الخامسة لشراكة الحكومة المفتوحة. وفي هذا الإطار قدمت عدد من المقترحات التي وردت بالاستشارة على غرار:

* اصدار التقارير الدورية المتعلقة بتنفيذ ميزانيات الوزارات،
* إصدار ميزانية المواطن في نسخ جديدة،
* تبسيط مشاريع الأداء السنوية،
* اعتماد مقاربة حسب النوع الاجتماعي في ميزانية الدولة وذلك لغاية تعزيز دور المرأة في المشاريع العمومية مثلا،
* اعتماد المؤشرات المتعلقة بقيس الأداء في ميزانية الدولة.

وفي إجابة على هذه المقترحات، أشار السيد الخليل أن جزء كبير من هذه المقترحات ستتم الاستجابة لها على مستوى النسخة الجديدة من بوابة ميزانيتنا (المرحلة الأولى من استغلال البوابة) وأن بقية معايير التصنيف (النفقات الاجتماعية – النفقات حسب النوع الاجتماعي – النفقات الموجهة للأطفال- النفقات طبقا لأهداف التنمية المستدامة) سيتم أخذها بعين الاعتبار خلال المرحلة الثانية من استغلال البوابة. كما بيّن أنه بالنسبة للمؤشرات المتعلقة بقيس الأداء في ميزانية الدولة، فستتوفر مختلف المعطيات الضرورية لإعداد هذه المؤشرات في النسخة الجديدة للمنظومة المعلوماتية لوزارة المالية والتي ستدخل حيز الاستغلال انطلاقا من جانفي 2025.وبالتالي انطلاقا من جانفي 2026، يمكن إعداد مختلف التقارير المعلقة بأهداف السياسيات العمومية ومؤشرات قيس الأداء.

وأشار السيد محمد العارم من ناحيته إلى أهمية ميزانية المواطن التي ستمكن المواطن من المراقبة والمتابعة من ناحية وتكريس الشفافية من ناحية أخرى باعتبارها مبدأ من مبادئ الحكومة المفتوحة.

وفي إجابة لتدخل السيدة سنية الغربي حول ضرورة وضع مختلف المعطيات الخاصة بميزانية الدولة في شكل مفتوح من خلال ضمان الترابط بين بوابة ميزانيتنا والبوابة الوطنية للبيانات المفتوحة، بيّن السيد أسد الخليل أن هناك عدد من المعطيات المهمة ستكون موجودة على البوابة الوطنية للبيانات المفتوحة على غرار جداول قانون المالية وأن باقي المعطيات يمكن الولوج إليها عبر بوابة "Open Budget of Tunisia" وهي التسمية الجديدة لبوابة ميزانينا.

على إثر ذلك، تم الاتفاق على إدارج التعهد موضوع جلسة العمل بخطة العمل الوطنية الخامسة لشراكة الحكومة المفتوحة على أن تقوم السيدة عائشة القرافي "ممثلة منتدى شراكة الحكومة المفتوحة عن المجتمع المدني" باقتراح الإضافات الضرورية على جذاذة التعهد المقترحة من السيد أسد الخليل ممثل عن وزارة المالية وذلك بهدف مزيد تدعيم التعهد المتعلق بالشفافية المالية

وقد تمّ تخصيص الجزء الموالي من جلسة العمل لتقديم مدى التقدم في صياغة محتوى خطة العمل الوطنية الخامسة لشراكة الحكومة المفتوحة، حيث أشارت السيدة سوسن معلى أنه قد تم التوصل بأغلب الجذاذات الخاصة بتعهدات خطة العمل وأنه يتمّ العمل عليها لمزيد تحسينها بهدف إعداد خطة العمل الوطنية الخامسة في صيغتها النهائية. كما قامت بتقديم القائمة النهائية لتعهدات خطة العمل الوطنيّة الخامسة لشراكة الحكومة المفتوحة (مع ادراج التعهد حول الشفافية المالية موضوع جلسة العمل هذه). وهي كما يلي:

**محور الشفافية وحوكمة التصرف في الموارد الطبيعية**

**التعهد عدد 1: تكريس الشفافية المالية**

يهدف هذا التعهد إلى تعزيز الشفافية فيما يخص التصرف في الموارد المالية للدولة من خلال:

* تطوير نسخة جديدة لبوابة الميزانية المفتوحة (ميزانيتنا) تتلاءم مع ما جاء به القانون الأساسي الجديد للميزانية عدد 15 لسنة 2019 والمرتكز أساسا على إعداد وتنفيذ ميزانية الدولة وفق منهجية التصرف حسب الأهداف.
* إعداد ميزانية الدولة المبسطة للمواطن وذوي الاحتياجات الخصوصية،

**الهيكل المسؤول:** وزارة المالية.

**التعهد عدد 2: منظومة استخلاص معاليم استغلال الملك العمومي للمياه**

يهدف هذا التعهد إلى انجاز منظومة معلوماتية إلكترونية على الخط بالانترنت لاستخلاص معاليم إستغلال الملك العمومي للمياه ومتابعة وضعيته المالية والفنية في الاستغلال، وتساهم هذه المنظومة في تذليل عديد الإشكاليات وانتهاج أسلوب قائم على الشفافية والمساءلة وتبسيط الخدمات للمواطن.

**الهيكل المسؤول:** وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بالتنسيق مع الهياكل المعنية.

**التعهد عدد 3: منظومة التصرف في مطالب رخص البحث/الاستغلال للملك العمومي للمياه**

يهدف هذا التعهد إلى تطوير المنظومة الإدارية العمومية الخاصة بالتصرف في مطالب ورخص البحث/الاستغلال للملك العمومي للمياه، عبر إرساء منظومة معلوماتية إلكترونية عوضا عن التنظيم الإداري التقليدي وهدفها الرئيسي هو التسريع في الإجابة على مطالب الرخص وحماية المعطيات العمومية والشخصية حسب القانون مع تكريس مبدأ الشفافية والنفاذ للمعلومة.

**الهيكل المسؤول:** وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بالتنسيق مع الهياكل المعنية.

**التعهد عدد 4: تعزيز الشفافية على مستوى المشاريع العمومية**

يهدف هذا التعهد إلى إنشاء مرصد للمشاريع العمومية والإصلاحات يتكون من أربعة عناصر أساسية:

* آلية لجمع وإنتاج والتثبت من البيانات المتعلقة بالمشاريع العمومية والإصلاحات،
* آلية لإنتاج المعرفة القائمة على البيانات (تحليل قائم على الأدلة ومبني على البيانات)،
* منصة رقمية تتيح استخدام ومعالجة البيانات لجميع الأطراف،
* مساحة للتبادل والتعاون مع جميع أصحاب المصلحة وجميع المبادرين في مجال البيانات من خلال تنظيم ورشات عمل وأنشطة تكوينية في الغرض.

**الهيكل المسؤول:** مؤسسة "Solidar."

**التعهد عدد 5: تعزيز النشر التلقائي للمعلومة**

يهدف هذا التعهد الى إعداد منصّة رقمية تعنى برصد ومتابعة مواقع الواب الخاصّة بالهياكل الخاضعة لقانون النّفاذ إلى المعلومة (ما يقارب خمسة ألاف هيكل) بما يمكّن هيئة النفاذ الى المعلومة من رصد ومتابعة وتقييم مدى التزام هذه الهياكل بنشر وتحيين المعلومات المشمولة بواجب النشر التلقائي بموجب الفصول 6 و7 و8 من القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المتعلّق بالحق في النفاذ إلى المعلومة.

**الهيكل المسؤول:** هيئة النفاذ إلى المعلومة والهياكل العمومية المعنية.

**التعهد عدد 6: تعزيز مسار فتح البيانات العمومية في تونس**

تهدف مبادرة البيانات العمومية المفتوحة في تونس إلى جعل هذه البيانات متاحة بصيغة مفتوحة وسهلة الوصول للمستعملين، وتعزيز مساهمتها في تحسين العمل الاداري وتشجيع الابتكار والابداع.

**الهيكل المسؤول:** وحدة الإدارة الالكترونية برئاسة الحكومة.

**التعهد عدد 7: تركيز مسار فتح البيانات البيئية**

يهدف هذا التعهد الى تكريس أهمية البيانات البيئية في تحسين العمل الاداري واتخاذ القرارات إلى جانب فهم أحسن للقضايا البيئية. حيث أن فتح هذه البيانات يعزز من الوعي البيئي ويدعم الجهود الوطنية والمحلية لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

**الهيكل المسؤول:** وزارة البيئة

**محور المشاركة العمومية والحكومة المفتوحة على المستوى المحلي**

**التعهد عدد 8: تعزيز الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي**

يهدف هذا التعهد إلى بعث مبادرات خاصّة بالحكومة المفتوحة على مستوى عدد من البلديات على غرار مبادرة شراكة الحكومة المفتوحة على المستوى الوطني باعتماد نفس المسار التشاركي. هذا إلى جانب مرافقة عدد من البلديات للانضمام إلى المبادرة العالمية لشراكة الحكومة المفتوحة.

**الهيكل المسؤول:** وحدة الإدارة الالكترونية بالتعاون مع الهيئة العامة للاستشراف ومرافقة مسار اللامركزية.

**التعهد عدد 9: تعزيز مشاركة الشباب والمرأة على المستوى المحلي**

يهدف هذا التعهد إلى تعزيز مشاركة الشباب والمرأة على المستوى المحلي من خلال إعداد و تنفيذ عدد من المبادرات التي تهدف إلى تعزيز هذه المشاركة.

**الهيكل المسؤول:** وحدة الإدارة الالكترونية بالتعاون مع الهيئة العامة للاستشراف ومرافقة مسار اللامركزية.

**التعهد عدد 10: تفعيل آليات المشاركة الرقمية بالقطاع العمومي**

يهدف هذا التعهد في جزئه الأول إلى إعداد وتنفيذ خطّة عمل لتعزيز المشاركة الالكترونية في تونس والتي ترتكز على:

* تشخيص واقع المشاركة الرقمية في تونس،
* بلورة خطة عمل لتفعيل المشاركة العمومية في تونس،
* تقديم دراسة حول عدد من التجارب والخبرات الناجحة في مجال المشاركة العمومية الرقمية،
* تعزيز آليات التفاعل بين الإدارة والمتعاملين معها من خلال تنفيذ عدد من الأنشطة ذات الأولوية على غرار الأنشطة التكوينية والتحسيسية حول بوابة المشاركة العمومية "e-participation.tn  " ومحاولة دفع استعمالها، وتحسين الصيغة الحالية لهذه البوابة والارتقاء بوظائفها

الجزء الثاني من هذا التعهد يتعلّق بإعداد وتنفيذ خطة اتصالية لمزيد التعريف بالمنظومة الإلكترونية للتواصل والتفاعل مع المواطن "ء-مواطن" لدى المتعاملين مع الإدارة والمجتمع المدني.

**الهيكل المسؤول:** وحدة الإدارة الالكترونية والمكتب المركزي للعلاقات مع المواطن برئاسة الحكومة.

**محور المساءلة والنزاهة بالقطاع العام**

**التعهد عدد11: تعزيز نزاهة عدد من القطاعات من خلال منهجية إدارة مخاطر الفساد**

يهدف هذا التعهّد إلى مرافقة عدد من الوزارات في إرساء سياسة إدارة مخاطر الفساد في عدد من القطاعات/الخدمات/الأنشطة الراجعة لها بالنظر

**الهيكل المسؤول:** الإدارة العامّة للحوكمة والتوقي من الفساد بالتعاون مع عدد من الوزارات.

**التعهد عدد 12: تطوير وحدات تكوينية متصلة بمجال الحكومة المفتوحة والنزاهة وتطبيقها عبر منصة التكوين عن بعد الخاصة بالمدرسة الوطنية للإدارة**

يهدف هذا التعهد الى فتح باب التكوين على الخط في مجال الحكومة المفتوحة والتوعية والإرشاد من خلال اعتماد الوحدات في كافة مسارات التكوين بالمدرسة

**الهيكل المسؤول:** المدرسة الوطنية للإدارة.

**التعهد عدد 13: تعزيز حوكمة الجمعيات في إطار تطوير الفضاء المدني**

يهدف هذا التعهد الى تحسين آليات الحوكمة صلب الجمعيات بوصفها أبرز مكونات الفضاء المدني، وذلك من خلال اعداد دليل عملي لتطوير حوكمة الجمعيات، حتى تتمكن الجمعيات من الاستجابة للقواعد القانونية والممارسات الفضلى خصوصا على المستوى الجبائي، بما يساهم في تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة والمشاركة.

**الهيكل المسؤول:** مركز إفادة للجمعيات**.**

**محور تطوير الخدمات الإدارية ورقمنتها**

**التعهد عدد 14: رقمنة الخدمات الادارية الموجهة للمستثمرين**

يهدف هذا التعهد الى تطوير عدد من الخدمات الإدارية على الخط الموجّهة للمستثمرين من خلال تطوير منصة الكترونية تجمع مختلف الخدمات الادارية الموجّهة للمستثمرين وذلك بهدف  تحسين مناخ الأعمال ودفع الاستثمار وجذب المستثمرين.

**الهيكل المسؤول:** الهيئة التونسية للاستثمار.

**التعهد عدد 15: تيسير نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة للبيانات والخدمات المتاحة بمواقع الواب العمومية**

يهدف هذا التعهد الى تطوير خطة وطنية للنفاذ الرقمي لذوي الإعاقة ومرجعية موحدة تتضمن معايير تقنية محددة يتم اعتمادها في تطوير الخدمات والمنصات الرقمية العمومية.

**الهيكل المسؤول:** وحدة الإدارة الالكترونية بالتعاون مع منظمة الاسكوا ومنظمة المادة

وقد ذكّرت السيدة سناء الوسلاتي أنه قد تمّ تعيينها كنقطة اتصال لبرنامج شراكة الحكومة المفتوحة بتونس .

وبذلك اختتمت الجلسة